

تحليل العلاقة السببية بين التضخم والأجور في السودان للفترة 2000-2021

Analysis of the causal Relationship between inflation and wage sin Sudan2000-2021

معتر ادم عبد الرحيم محمد^{*1}



¹ جامعة غرب كردفان (السودان)، Mutazadamabdalraheemalseleical@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025-09-22	تاريخ القبول: 2025-11-25
ملخص هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في السودان خلال الفترة 2000-2021م، وهدفت أيضا إلى دراسة كمية للمتغيرات المذكورة وتزويد جهات إتخاذ القرار بمقترحات تساعد على تحسين أداء المتغيرات محل الدراسة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل البيانات الجاهزة الذي يعتمد على برمجيات الاقتصاد القياسي الالكترونية ، وأيضا تم جمع البيانات من المصادر الثانوية وأثبتت نتائج الدراسة أن زيادة معدلات الأجور تتسبب في زيادة معدلات التضخم وذلك من خلال القيمة الاحتمالية 0.0076 والتي تعتبر أقل من مستوى المعنوية 0.05 وأن معدلات التضخم تتزايد بصورة أكبر من زيادة الأجور مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية . الكلمات المفتاحية : معدل الأجور -معدلات التضخم - العلاقة السببية. تصنيفات JEL : E31 ; C22; O55	Abstract The study aimed to analyze the Relationship between inflation rates and real wage in Sudan during the period 2000-2021,it also aimed to conduct a quantitative study of the variable mentioned and provide decision-making bodies with proposals to help improve the preformance of the variables under study . The study used descriptive analytical approach and a ready -made data analysis approach based on electronic econometric software, data was also collected from secondary sources. The study results demonstrated that increasing wage rates causes an increase in inflation rates , according to the probability value of 0.0076, which is considered less than the significance level of 0.05 inflation rates increase more than wage increases , leading to a decrease in real wages. Keyword : real wages - inflation rates - casual relationship. JEL Classification Codes: E31 ; C22; O55

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

التضخم من وجهة نظر الاقتصاديين واحد من أكبر التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول بمختلف مسمياتها وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وتوجد علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية ، والتضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وتآكل وتراجع الأجور النقدية الاسمية والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الأجور الحقيقية ، والتضخم يتسبب في انخفاض الدخل المحدودة (الثابتة) لاسيما موظفي الدولة الذين ترتفع دخولهم بمعدل أقل من ارتفاع المستوى العام للأسعار ، بينما يعمل التضخم على زيادة دخل أصحاب الدخل المتغيرة وغير المحدودة كالتجار ورجال الأعمال الذين ترتفع دخولهم بمعدل أسرع من الزيادة في المستوى العام للأسعار ، لذلك تحاول هذه الدراسة تحليل وقياس العلاقة السببية بين التضخم والأجور الحقيقية في السودان خلال الفترة 2000-2021م .

مشكلة الدراسة :

هناك تغيرات سنوية في معدلات التضخم ومعدلات الأجور في السودان لكن الزيادة في المستوى العام للأسعار تفوق الزيادة في الأجور الحقيقية لذلك تأتي أسئلة الدراسة كالآتي :

-هل توجد علاقة بين التضخم ومعدلات الأجور الحقيقية في السودان خلال الفترة 2000-2021م؟

التضخم ومعدلات الأجور الحقيقية في السودان خلال فترة الدراسة؟ -هل هناك علاقة سببية بين فرضيات الدراسة :

-توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التضخم ومعدلات الأجور الحقيقية في السودان خلال فترة الدراسة .

- توجد علاقة سببية بين معدلات التضخم و الأجور الحقيقية في السودان خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة :

الدراسة تتناول موضوع مهم يرتبط مباشرة بحياة الناس ويؤثر بصورة كبيرة على مستوى معيشتهم خاصة أصحاب الدخل الثابتة (الرواتب) لذلك تأتي أهميتها من أهمية الموضوع نفسه لصناع السياسات الاقتصادية لاسيما وأن معظم السياسات تسعى إلى الحفاظ على معدل معقول من التضخم واستقرار مستويات الأجور، وأيضاً توفر هذه الدراسة اطار نظري لموضوع التضخم والاجور في المكتبة السودانية .

أهداف الدراسة :

- تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في السودان.
- معرفة أثر إرتفاع المستوى العام للأسعار على الأجور الحقيقية في السودان.
- تقديم مقترحات وحلول للآثار المحتملة لزيادة الأسعار.

: حدود الدراسة

الحدود المكانية السودان , الحدود الزمنية الفترة (2000-2021م).

منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحديد النظري للدراسة وتتبع سنوات الظاهرة محل الدراسة ومنهج تحليل البيانات الجاهزة الذي يعتمد على برمجيات الاقتصاد القياسي الالكترونية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة ، وتم جمع البيانات من المصادر الثانوية .

أسباب إختيار الموضوع :

يعود سبب اختيار هذا الموضوع إلى الرغبة في التعرف على سياسة التضخم والأجور في السودان ومدى تأثيرهما على الاقتصاد في السوداني.

والسبب الثاني الرغبة في تقديم توصيات تساعد الحكومة في تحقيق نمو اقتصادي، لما له من أهمية بالغة لمتخذي القرارات فيظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها السودان.

الدراسات السابقة :

1- دراسة ماجدة حسي صبيح (2015)

تناولت الدراسة ظاهرة التضخم مقاساً بالرقم القياسي للأسعار والأجر الحقيقي في اقتصاد دولة فلسطين ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج ارتباط بيرسون لاختبار الفرضيات ومن أهم نتائج الدراسة هناك ارتباط عكسي بين الرقم القياسي للأسعار ومعدلات الأجور الحقيقية .

2- دراسة خديجة حمادي (2009)

تناولت الدراسة ظاهرة التضخم وتأثيرها على مستويات الأجور واستخدمت الدراسة الأدوات القياسية في تحليل البيانات وافترضت الدراسة أن الأجور سبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وأثبتت نتائج تلك الفرضية أن زيادة الأجور تتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الجزائري .

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على: الهدف العام للدراسة والذي تناول موضوع العلاقة بين التضخم ومعدلات الأجور .

رأت الدراسات أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعمل على تأكل معدلات الأجور.

اختلفت الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على أن استخدمت هذه الدراسات المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة . واختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في البعد الزمني لها. و تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها تبحث عن علاقة ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات الأجور في السودان خاصة وأنة يعيش ظروف الاقتصادية بالغة التعقيد .

الإطار النظري للدراسة :

أولاً : مفهوم الأجور : هناك عدة تعريف للأجور مختلفة و متعددة نذكر منها ما يلي

الأجر : هو مبلغ نقدي يدفعه رب العمل في مقابل الجهد المبذول في فترة زمنية معينة (سكينة

،2006، 335).

الأجور : هي شكل من أشكال التعويض المادي نظير الخدمة (حسونة، 2007، 107) .
الأجور : هي مبلغ مالي يستحقه العامل مقابل ما يكلف به ويكون ذلك في اطار القوانين والتشريعات المنظمة للعمل (عبد الباقي، 2000، 359).

أنواع الأجور:

هناك عدة أنواع من الأجور نذكرها فيما يلي :

1- الأجر الاسمي و الأجر الحقيقي :

الأجر الاسمي : هو مبلغ مالي يتحصل عليه العامل نظير العمل الذي يقدمه.
الأجر الحقيقي : هو القيمة النقدية للأجر الاسمي وقدرته على تلبية الحاجات الأساسية.

2- الأجر الدوري و الغير الدوري:

الأجر الدوري: هو الأجر الذي يتكرر كل مرة كالرواتب خلال فترة زمنية معينة.
الأجر غير الدوري : هو الأجر العرضي كالمنحة النقدية والهبات (الموسوي ، 2004، 192).

3- الأجر النقدي والأجر العيني:

الأجر النقدي: هو المبالغ المالية التي يتحصل عليها العامل مقابل العمل في فترة زمنية معينة.
الأجر العيني : هو عبارة عن شيء عيني كالعلاج المجاني .

4- الأجر الإجمالي والأجر الصافي:

الأجر الإجمالي: هو المبلغ الذي يدفع للعامل قبل الاستقطاع منه.
الأجر الصافي : هو المبالغ المالي التي يتحصل عليها العامل بعد الاستقطاعات مثل الضرائب .
لأجر المكتسب وغير المكتسب:

الأجر المكتسب : هو يتحصل عليه العامل نتيجة القيام بمجهود خلال فترة محددة.
الأجر غير المكتسب : هو زيادة عن الأجر المستحق .

6-الأجر الإضافي: هو مبلغ مالي يعطى مقابل عمل إضافي.

7-الأجر الجاري: هو أجر السوق ويحدده التوازن بين العرض والطلب في المدى القصير.

8-الأجر الطبيعي: هو الذي يضمن للعامل مستوى الكفاف في الأجل الطويل.

9-الحد الأدنى للأجر:

وهو يعتمد على معيار مادي وهو يعبر عن ثمن الأشياء المادية لتكاليف المعيشة ومعيار اجتماعي

يعبر عن إشباع الحاجات المادية. (جمال، 2016، 101).

تعريف التضخم :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار، ويشمل ذلك أسعار السلع والخدمات

والأصول نتيجة للطلب الزائد على قدرة العرض .. (ايدجمان، 1988، 430).

علاقة الأجور بالتضخم :

التضخم في الادبيات الاقتصادية هو من المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه اقتصاديات الدول

بمختلف مسمياتها وهو إرتفاع المستوى العام للأسعار بصورة مستمرة وهذا الارتفاع بدوره يؤدي إلى انخفاض

القوة الشرائية للنقود وتراجع قيمة الاجور الحقيقية.

ترى المدرسة التقليدية أن التضخم الذي يحدث بسبب تغيرات تؤدي إلى انخفاض عرض السلع

والخدمات سوف يؤدي في نهاية الأمر إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار مثل تغير أثمان المدخلات الإنتاجية

والذي يؤدي إلى تغير أسعار الطاقة الأجور.(يوسف، 2019، 27).

التضخم في السودان:

ظلت معدلات التضخم في السودان متأرجحة لفترات طويلة وكان للسياسات الاقتصادية غير الرشيدة

دور كبير في حدوث تلك الظاهرة ويرجع إرتفاع الأسعار في السودان بصورة إلى إختلالات هيكلية في بنية

الاقتصاد السوداني والذي عانى لفترات طويلة نتيجة لعدم وجود التخطيط السليم إلى جانب تسييس العملية

الاقتصادية برمتها ، وكان للنفقات العامة دور كبير في ارتفاع معدلات الاسعار خاصة وأن النفقات لا يقابلها إنتاج حقيقي وكان الصرف الفعلي يتركز على الأجهزة الأمنية بمختلف تشكيلاتها والذي بلغ 75% من ميزانية الدولة إضافة إلى استحقاق اتفاقية السلام الموقعة بين الحكومة وأطرافها أنذاك الأمر الذي أدى إلى عجز في الميزانية العامة ، وبرغم ذلك ظلت الأسعار مستقرة خلال 2000-2007م في رقم أحادي ولكن عاودت الإرتفاع في العام 2008م مع ظهور الأزمة المالية العالمية وتوسع الصرف الحكومي على الاتفاقيات الموقعة ، وفي العام 2011م كان لانفصال دولة جنوب السودان أثر كبير على الموازنة العامة وأدى ذلك إلى خروج الموارد البترولية من الإيرادات العامة الأمر الذي أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم في العام 2012م إلى 18% واستمر الإرتفاع في عام 2012م وبلغ 35% والعام 2013م بلغ 37% ويرجع ذلك إلى رفع الدعم عن السلع وتطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية ، وفي عام 2014-2015م بدأت معدلات التضخم في الانخفاض وبدأ الاقتصاد مرحلة تعافي إلا أن الأسعار عاودت الإرتفاع مرة أخرى وبصورة أكبر عن ماكانت عليه في السابق ولم يتعافى الاقتصاد حتى نهاية سنوات الدراسة ويرجع ذلك إلى مجموعة المشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوداني .

منهجية التحليل :

يتضمن النموذج القياسي عدد من المتغيرات التي تم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وطبيعة المتغيرات الاقتصادية السائدة في الفترة الزمنية تحت الدراسة. وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة، وهي تُعنى بالتعبير عن الظاهرة موضع الدراسة في صياغة رياضية وذلك لعكس العلاقات المختلفة، ويطلق على هذه الظاهرة علمي المستوى الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل علي الخطوات التالية:

يتضمن النموذج المقترح لتقدير دالة التضخم في السودان و الذي يشتمل على معادلة تم تحديدها من خلال الدراسات النظرية والتطبيقية وهي تتمثل في التالي :

المتغير التابع: أ/التضخم. ، المتغير المستقل. ب/معدل الأجور.

الشكل الرياضي للنموذج:

تمت صياغة النموذج وفقا " للأشكال الرياضية التالية :

1/ الدوال الخطية:

وهي الدوال الخطية التي تأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Inf = B0 + B1Wt + Ut \text{----} 1$$

2/ الدالة اللوغريتمية والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Log(Inf) = B0 + B1 Log (Wt) + Ut \text{----} 1$$

حيث أن:

التضخم = Inf (Inflation) ، معدل الأجور = Wt (Wages) ، المتغير العشوائي = Ut .

فحص وتقدير النموذج القياسي للدراسة

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي المستخدم باستخدام اختبار

(Philiip&Perron) عند مستوى معنوية 5% .

نتائج اختبارات جذور الوحدة Results of Unit Root tests

جدول (1) نتائج اختبار جذور الوحدة باستخدام اختبار (P.P) لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المرحلة 5%	القيمة الاختيارية	مستوى الاستقرار
التضخم	-3.673616	-5.942520	الفرق الأول
معدل الأجور	-3.690814	-5.077606	الفرق الثاني

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E-Views.

يتضح من الجدول رقم (1) لقد تم استخدام اختبار (فيليب & بيرون) لاختبار سكون المتغيرات. لذا فقد تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية (5%) لمتغير (التضخم) حيث يتضح أن قيمة الاختبار المطلقة للمتغير (-5.942520) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% والبالغة (-3.673616) مما يعني أن متغير (التضخم) مستقر في فروقه الأولى. كما تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية (5%) لمتغير (الأجور) حيث يتضح أن القيمة المطلقة لاختبار المتغير (-5.077606) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% والبالغة (-3.690814) مما يعني أن متغير (الأجور) مستقر في فروقه الثانية.

تقدير دالة التضخم في السودان في الأجل الطويل:-

من خلال مخرجات برنامج (E-views) تم تقدير معادلة نموذج انحدار التضخم في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى، والتي جاءت على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول (2) نتائج تقدير دالة التضخم في المدى الطويل

المتغيرات	قيمة المعاملات	معنوية المعاملات
C	-93.95385	0.0000
الأجور Wages	0.338976	0.0000

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views.

وبناءً على ما تقدم فإن النموذج المقدر هو:

$$\text{Inf} = -93.95385 + 0.338976 (\text{wages})$$

Durben Watson (1.8)

أولاً "تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

جدول (3) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة النمو الاقتصادي

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
C	-93.95385	لا يتفق مع النظرية الاقتصادية

معدل الأجور	0.338976	يتفق مع النظرية الاقتصادية
-------------	----------	----------------------------

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير.

يتضح من الجدول رقم (3) إن بعض قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات

التطبيقية وذلك علي النحو التالي.

*قيمة الثابت بلغت (-93.95385) وهي قيمة سالبة وتدل على قيمة التضخم عندما تكون

المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

*قيمة معامل معدل الأجور بلغت (0.338976) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية

بين معدل الأجور والتضخم. أي كلما ازدادت معدلات الأجور تزداد معدلات التضخم وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

ثانياً "تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

جدول (4) نتائج التقييم الإحصائي للدالة

المتغيرات	قيمة t	مستوي المعنوية	النتيجة
C	-7.958840	0.0000	وجود دلالة معنوية
معدل الأجور	11.64588	0.0000	وجود دلالة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير.

يتضح من الجدول رقم (4) لنتائج النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي ما يلي :

* معنوية المعالم المقدرة :

ثبوت معنوية كل متغيرات النموذج، حيث نجد إن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 5%

حيث بلغت قيمة (t) للثابت (-7.958840) بمستوى معنوية (0.000)، وقيمة (t) لمعامل

الأجور (11.64588) بمستوى معنوية (0.000)، وإن قيمة مستوى الدلالة المعنوية أقل من 5% وهذه

دلالة علي وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين (معدل الأجور) كمتغير مستقل والمتغير التابع (التضخم).

المعيار القياسي:

يلاحظ أن قيمة ديرين واتسون تساوي (1.8) وهي تقترب من القيمة المعيارية 2 وهذه دلالة على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

اختبار العلاقة السببية بين الأجور والتضخم:

جدول (5) اختبار العلاقة السببية بين الأجور والتضخم

Null Hypothesis	Observations	F-Statistic	Prob
W does not Granger Cause INF	19	1.32313	0.0076
INF does not Granger Cause W	-	26.5022	2.E-05

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views.

يتضح من الجدول (5) والملحق (4) فقد تم استخدام Pairwise Granger Causality test ، حيث وُجد أن معدلات الأجور تتسبب في زيادة معدلات التضخم وذلك من خلال القيمة الاحتمالية (0.0076) والتي تعتبر أقل من مستوى المعنوية (0.05).

تقدير دالة التضخم في السودان في الأجل القصير:-

من خلال مخرجات برنامج (E-views) تم تقدير معادلة انحدار التضخم في المدى القصير، والتي جاءت على النحو المبين في الجدول الآتي:

جدول (6) نتائج تقدير دالة النمو الاقتصادي في المدى القصير

المتغيرات	قيمة المعاملات	معنوية المعامل
C	93.25769	0.0000
معدل الأجور	0.333265	0.0000

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views.

وبناءً على ما تقدم فإن النموذج المقدر هو:

$$\text{Inf} = 93.25769 + 0.333265 (W)$$

أما تقييم النموذج فيتم المعايير التالية:

أولاً "تقييم النموذج وفقاً للمعيار الاقتصادي:

جدول رقم (7) نتائج التقييم الاقتصادي لدالة النمو الاقتصادي

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
C	93.25769	يتفق مع النظرية الاقتصادية
معدل الأجور	0.333265	يتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير.

يتضح من الجدول رقم (7) إن قيم وإشارات معالم الدالة تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات

التطبيقية وذلك على النحو التالي.

*قيمة الثابت بلغت (93.25769) وهي قيمة موجبة وتدل على قيمة التضخم عندما تكون

المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.

*قيمة معامل الأجور بلغت (0.333265) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين

معدل الأجور والتضخم. أي كلما ازدادت معدلات الأجور تزداد معدلات التضخم وهذا يتفق مع النظرية

الاقتصادية .

ثانياً "تقييم النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي:

جدول رقم (8) نتائج التقييم الإحصائي للدالة

المتغيرات	قيمة t	مستوي المعنوية	النتيجة
-----------	--------	----------------	---------

وجود دلالة معنوية	0.0000	8.145856	C
وجود دلالة معنوية	0.0000	7.225369	معدل الأجور

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير.

يتضح من الجدول رقم (8) لنتائج النموذج وفقاً للمعيار الإحصائي ما يلي :

* معنوية المعالم المقدرة :

ثبوت معنوية معاملات الدالة، حيث نجد إن مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية 5% حيث بلغت قيمة (t) للثابت (8.145856) بمستوى معنوية (0.0000)، وقيمة (t) لمعامل الأجور (7.225369) بمستوى معنوية (0.0000)، وإن قيمة مستوى الدلالة المعنوية أقل من 5% وهذه دلالة على وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين (معدل الأجور) كمتغير مستقل والمتغير التابع (التضخم).

بالنسبة لتقييم النموذج وفق المعايير الثلاث فهو كالاتي:

* المعيار الاقتصادي :

يلاحظ من خلال نتائج التقدير إن جميع متغيرات الدراسة مطابقة للنظرية الاقتصادية، وإن المتغير المستقل معدل الأجور يتأثر في المدى القصير.

* المعيار الإحصائي :

القيمة الاحتمالية لجميع معاملات النموذج أقل من 5%. وهذه دلالة على معنوية النموذج في الأجل القصير فقط.

* المعيار القياسي :

من خلال هذا المعيار يمكن معرفة ما إذا كان النموذج خالي من مشاكل القياس أم لا، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- اختبار مشكلة اختلاف التباين: Heteroscedasticitytest :

جدول (9) يوضح نتائج اختبار ARCH

F-statistic	0.045284	Prob. F(1,18)	0.8339
Obs*R-squared	0.050189	Prob. Chi-square	0.8227

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير.

من خلال الجدول (9) نجد أن القيم الاحتمالية المصاحبة لاختبار F و Chi-square أكبر

من 5% وهذه دلالة على أن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين.

2- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Correlation problem

جدول (10) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Durben –Watson Statistic = 1.8

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير.

يلاحظ من الجدول (10) أن قيمة ديربن واتسون تساوي (1.8) وهي قريبة من القيمة المعيارية 2

وهذه دلالة على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

3- اختبار مشكلة الارتباط الخطي المتعدد: Multicollinearity problem

جدول (11) معامل تضخيم التباين

المتغيرات	تباين المعاملات Coefficient variance
C	6.965906
معدل الأجور W	6.965906

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التقدير.

من خلال الجدول (11) يتضح من نتائج التقدير في العمود الأول تباين المعاملات Coefficient variance إن جميع قيم تباين المعاملات تقل عن الرقم (10) وهذه النتيجة تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد في النموذج.

الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع العلاقة السببية بين التضخم والأجور في السودان خلال 2000-2021م من خلال سرد تاريخي لمعدلات التضخم وزيادة الأجور الحقيقية في حيث إتضح أن الزيادة في معدلات التضخم كانت أكبر من الزيادة في مستويات الأجور ومن خلال تحليل بيانات الدراسة أيضاً إتضح أن هناك علاقة إيجابية بين التضخم والأجور .

النتائج :

- 1- من خلال نتائج التحليل استقر متغير التضخم في الفرق الأول بنما استقر متغير الأجور في الفرق الثاني .
- 2- دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين (معدل الأجور) كمتغير مستقل والمتغير التابع (التضخم).
- 3- قيمة معامل الأجور بلغت (0.333265) وهي قيمة موجبة وتدلل علي وجود علاقة طردية بين معدل الأجور والتضخم. أي كلما ازدادت معدلات الأجور تزداد معدلات التضخم وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية .
- 4- معدلات الأجور تتسبب في زيادة معدلات التضخم وذلك من خلال القيمة الاحتمالية (0.0076) والتي تعتبر أقل من مستوى المعنوية (0.05).
- 5- من خلال نتائج الدراسة نجد أن معدلات التضخم تتزايد بصورة أكبر من زيادة الأجور مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية .

التوصيات :

- 1- ربط الأجور النقدية (الاسمية) بالتغير في المستوى العام للأسعار .
 - 2- التحكم في حجم الكتلة النقدية بشكل يضمن مستوى مقبول من الأسعار للحفاظ على قيمة الأجور الحقيقية .
- مراجعة هيكل الأجور بصورة دورية وبطريقة تتماشى مع الظروف الاقتصادية التي يمر بها السودان مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على زيادة الأجور ومعالجتها بطريقة لا تضر بالاقتصاد.

قائمة المراجع :

- حمادي خديجة(2009) العلاقة التضخم بالأجور في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير .
- ماجد حسني صبيح (2015) تحليل العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 2004-2013م ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول.
- بن حمودة سكينه(2006) دروس اقتصاد سياسي، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، الطبعة الأولى.
- فيصل حسونة(2007) إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن-عمان.
- صلاح عبد الباقي(2000) إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، مصر.
- سنان الموسوي(2004) إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى .
- زدون جمال (2016) معدلات الإنتاجية والأجور في القطاع الصناعي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2013 أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة تلمسان.
- مايكل ايدجمان(1988) الاقتصاد الكلي بين النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب اميل بديع يعقوب ، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- سايع يوسف ، بوعزة محمد أمين (2019) دراسة العلاقة بين التضخم ومعدلات الأجور الحقيقية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.
- تقارير بنك السودان المركزي 2000-2022م.
- الجهاز المركزي للإحصاء 1995-2000م .

Analysis of the causal Relationship between inflation and wage sin Sudan2000-2021

Mutaz Adam Abdalraheem Muhamed ^{1*}

¹ West Kordofan University (Sudan)

Mutazadamabdalraheemalseleical@gmail.com 

Received: 22-09-2025

Accepted: 25-11-2025

Abstract

The study aimed to analyze the Relationship between inflation rates and real wage in Sudan during the period 2000-2021, it also aimed to conduct a quantitative study of the variable mentioned and provide decision-making bodies with proposals to help improve the performance of the variables under study .

The study used descriptive analytical approach and a ready -made data analysis approach based on electronic econometric software, data was also collected from secondary sources. The study results demonstrated that increasing wage rates causes an increase in inflation rates , according to the probability value of 0.0076, which is considered less than the significance level of 0.05 inflation rates increase more than wage increases , leading to a decrease in real wages.

Keywords:

Real wages
Inflation rates
Casual relationship.

JEL Classification Codes: E31 ; C22;
O55

* Corresponding author